

المحاضرة 2: النظريات النقدية

تشغل النظرية النقدية بإظهار أثر التغير في كمية النقود على مختلف الظواهر الاقتصادية خاصة على مستوى الأسعار والدخل والتشغيل، وقد كانت محل اهتمام الاقتصاديين منذ زمن طويل، لكن هذا الاهتمام لم يتبلور إلا بعد حدوث الأزمة الاقتصادية الكبرى 1929-1933، حيث أن هذه الأزمة ونتائجها قلبت رأساً على عقب عدد كبير من الفروض التي كانت من الأمور المسلم بها.

وتطورت هذه النظرية تدريجياً لتتمكن من مواجهة التغيرات التي حدثت في الواقع العملي، وهي ترتبط ارتباطاً وثيقاً بالنظرية الاقتصادية العامة، فالنشاط الاقتصادي يتأثر بالعديد من العوامل التي تتغير باستمرار، والنقود والتغير في كميتها في ظل ظروف اقتصادية معينة تعد من ضمن هذه العوامل، هذا وقد ظل الاقتصاديون التقليديون الكلاسيك والنيوكلاسيك يعطون للنظرية النقدية مكانة ثانوية، ولم تتضح هذه الأهمية إلا بعد ظهور النظرية النقدية الحديثة في أعقاب الأزمة الاقتصادية الكبرى.

يمكن القول أن الأفكار الرئيسية للنظرية النقدية تدور حول محورين أساسيين هما:

- ✓ تحديد العوامل المؤثرة في قيمة النقود وبالتالي في المستوى العام للأسعار؛
- ✓ تحديد آثار استخدام النقود والتحكم في عرضها على كل من الطلب الفعلي على السلع والخدمات وعلى مستوى الدخل الوطني والإنتاج والمستوى العام للأسعار.

ومن هنا سنتطرق لتطور النظرية النقدية من خلال:

✓ النظرية النقدية التقليدية (معادلة التبادل لفيشر ومعادلة كامبريدج)

✓ النظرية النقدية الكينزية (تحليل كينز)

✓ النظرية النقدية المعاصرة (تحليل فريدمان)

1. النظرية النقدية التقليدية:

يقصد بالنظرية النقدية التقليدية تلك التي نشأت وتطورت بفعل جهود الاقتصاديين في كل من المدرسة الكلاسيكية والنيوكلاسيكية والتي تبلورت فيما بعد وأصبحت تعرف بنظرية "كمية النقود".

فالتقليديون يؤمنون بأن التوازن الاقتصادي يتحقق دوماً وبصورة تلقائية عند مستوى التشغيل الكامل، وأن النقود ما هي إلا وسيط في التبادل وليس لها أي تأثير على النشاط الاقتصادي، مما يعني حيادية النقود واقتصار دورها على تسهيل العمليات الاقتصادية دون التدخل فيها أو التأثير عليها.

1.1. النظرية الكمية للنقود:

تعد فكرة النظرية الكمية للنقود قديمة فقد تعرض لها بعض فلاسفة اليونان والرومان ، إلا أنها تطورت في القرن 16 خلال ما يعرف بثورة الأسعار، بعد تدفق المعادن النفيسة من أمريكا إلى أوروبا، مما دفع بالكثير من الاقتصاديين آنذاك إلى البحث في العلاقة بين زيادة كمية النقود وارتفاع الأسعار نتيجة تدفق الذهب والفضة، وكان جون بودان أول من أعطى ملاحظة مفادها أن الزيادة في كمية النقود المتداولة هي سبب ارتفاع الأسعار ومن ثمة انخفاض القوة الشرائية للنقود.

وفي القرن 18 ظهرت نظرية كمية النقود في شكلها التقليدي ، فكان دافيد هيوم وكانتيون قد لاحظا أن حجم المعاملات وسرعة التداول النقدي لا تتأثران بكمية النقود، وأن كمية النقود ومستوى الأسعار يتحركان في نفس الاتجاه، إلا أن أهم من أخذ بالتحليل السابق هو دافيد ريكاردو في القرن 19 واستخدمه في تحليل ظاهرة التضخم التي شهدتها بريطانيا في ذلك الوقت، وتمكن من بناء النموذج الفكري التقليدي حيث توصل إلى أن قيمة النقود تتناسب عكسياً مع كميتها باعتبار أن الزيادة في العرض النقدي ستؤدي إلى الزيادة في مستوى الأسعار ونفس النسبة، إلا أن هذه المعادلة أخذت شكلها النهائي من خلال معادلة التبادل لفيشر ومعادلة الأرصدة النقدية الحاضرة "معادلة كامبريدج".

افتراضات النظرية الكمية للنقود:

وفقاً للتحليل الاقتصادي التقليدي، قامت النظرية الكمية للنقود في بناء معادلة التبادل لفيشر ومعادلة الأرصدة النقدية لكامبريدج على الافتراضات التالية:

- ✓ ثبات حجم الإنتاج الفعلي عند مستوى التشغيل الكامل.

- ✓ ارتباط التغير في مستوى الأسعار بتغير كمية النقود المعروضة بمعنى أي تغير في كمية النقود المعروضة تنعكس وبنفس المقدار على المستوى العام للأسعار، فزيادة الأولى تؤدي إلى زيادة الثانية بنفس القدر والعكس صحيح. أي أن هناك علاقة طردية تناسبية بين عرض النقود والأسعار، فالفكر الكلاسيكي يجعل المستوى العام للأسعار متغير تابع وسلي لكمية النقود المعروضة .
- ✓ ثبات سرعة تداول النقود، ويقصد بها عدد المرات التي يتم فيها تبادل النقود لتسوية المعاملات والتبادلات الاقتصادية خلال فترة زمنية معينة. وتعتمد سرعة تداول النقود على العوامل التالية: الكثافة السكانية، تقدم شبكة المواصلات والنقل؛ تطور العادات في المجتمع كالاستهلاك والادخار؛ تقدم النظام المصرفي والأسواق المالية.
- ✓ الاقتصاد الذي يتم التعامل فيه هو اقتصاد مغلق أي يعتمد على العوامل الداخلية فيه.

معادلة التبادل لفيشر:

استخدم فيشر صورة متطورة للتعبير عن كمية النقود وذلك في شكل معادلة اطلق عليها "معادلة التبادل" ، فقد نظر فيشر إلى النقود كأداة لتيسير تبادل السلع والخدمات، وعلى ذلك أوضح أن المستوى العام للأسعار يتوقف على العلاقة بين:

✓ كمية النقود المتداولة؛

✓ قيمة مبادلة السلع والخدمات في السوق.

وأضاف فيشر أن كمية النقود المتداولة لا تتوقف فقط على كميتها الموجودة في وقت معين، بل أيضا على سرعة تداولها لغرض إتمام المبادلات، وعلى ذلك ركز فيشر بأن التداول النقدي الفعال يتوقف على كمية النقود وسرعة تداولها، كما أنه لم يقتصر في تحديده لكمية النقود على النقود الأصلية فحسب ولكن أضاف إليها نقود الودائع المصرفية التي أصبحت تمثل جانبا هاما من النقود المتداولة في ذلك الوقت. وهكذا ظهرت معادلة التبادل لفيشر على الصورة التالية:

$$M \cdot V = T \cdot P \quad (1)$$

حيث:

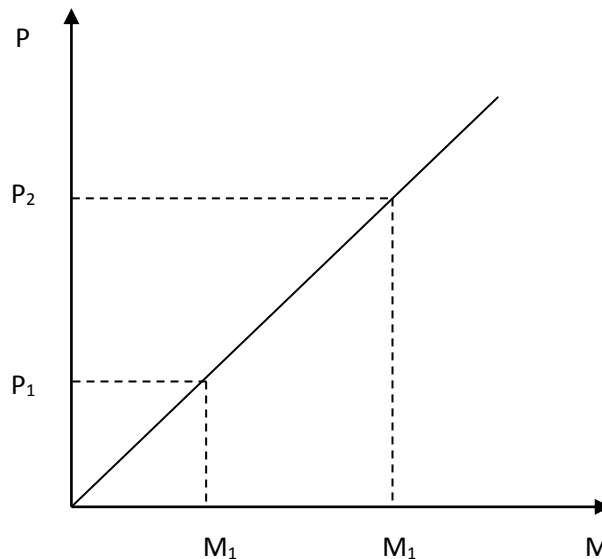
M: كمية النقود وهي متغير مستقل؛

P: المستوى العام للأسعار وهو متغير تابع؛

V: سرعة التداول النقدي؛

T: حجم المعاملات.

إن كمية النقود مضروبة في سرعة تداولها تساوي حجم المبادلات مضروبة في المستوى العام للأسعار. إذ كلما تغيرت كمية النقود تغير المستوى العام للأسعار وبنفس الاتجاه، والعكس صحيح، وذلك مع شرط ثبات كل من سرعة التداول النقدي V وحجم المعاملات T. يمكن تبين العلاقة الطردية بين كمية النقود والمستوى العام للأسعار من واقع أفكار فيشر بالشكل التالي: زيادة كمية النقود من M_1 إلى M_2 يقابلها ارتفاع المستوى العام للأسعار من P_1 إلى P_2 كما هو مبين في الشكل التالي:



الانتقادات الموجهة لمعادلة التبادل:

تعرضت النظرية التقليدية لانتقادات عديدة نوجزها فيما يلي:

- ✓ لم تأخذ النظرية النقدية التقليدية بعين الاعتبار متغيرات أخرى كسعر الفائدة مثلا حيث اعتبرت هذه الأخيرة ظاهرة حقيقية؛
- ✓ تقوم معادلة فيشر على أساس العلاقة الآلية بين كمية النقود والمستوى العام للأسعار ، إلا أن كمية النقود ليست العامل الوحيد المؤثر على مستوى الأسعار، فقد ترتفع الأسعار لأسباب لا علاقة لها بزيادة كمية النقود، كما أن زيادة كمية النقود لا تؤدي بالضرورة إلى ارتفاع الأسعار ، خاصة إذا كانت هناك طاقات معطلة.
- ✓ أهمل فيشر أثر الطلب على النقود فاعتبره ثابتا أو متكافئ المرونة، بينما قد تطلب النقود لغير دافع الإنفاق المباشر ، فقد يطلب الأفراد النقود لذاتها كوسيلة للادخار من أجل المستقبل، فإذا زاد الطلب على النقود بمعدل أكبر من الزيادة في كميتها أدى ذلك إلى انخفاض الأسعار بدل من ارتفاعها.

2. معادلة الأرصدة النقدية الحاضرة:

إن الانتقادات التي وجهت إلى صياغة فيشر قد أدت إلى إدخال تعديلات على معادلة التبادل على يد ألفريد مارشال وأعضاء مدرسة كامبريدج وقد عرفت نظرية كمية النقود بعد تعديلها باسم "معادلة الأرصدة النقدية الحاضرة".

تقوم معادلة الأرصدة النقدية الحاضرة على مفهوم معادلة التبادل لفيلشر في وجود علاقة مباشرة بين كمية النقود والمستوى العام للأسعار إلا أن الاختلاف يرجع إلى أن معادلة فيشر قد نظرت إلى الإنفاق من خلال سرعة تداول النقود، بينما معادلة كامبريدج قد نظرت إلى الإنفاق من خلال الطلب على النقود، فأوضحت النظرية أهمية التفضيل النقدي الذي يمثل طلب الأفراد على النقود لغرض الاحتفاظ بها، باعتبار أن التغيرات في رغبة الأفراد أو ميلهم للاحتفاظ بأرصدة نقدية سائلة يؤدي إلى التأثير على حجم الإنتاج ثم الدخل وأخيرا المستوى العام للأسعار.

والتأثير على الأسعار من خلال تغير كمية النقود يكون وفق نظرية الأرصدة النقدية تأثير غير مباشر وعليه يمكن إعطاء الصيغة الرياضية لهذه المعادلة بافتراض أن مجموع أفراد المجتمع يحتفظون في فترة زمنية معينة بنسبة من الدخل الوطني الحقيقي الذي يمكن تسميته بالتفضيل النقدي ونرمز له بالرمز K .

ولما كانت العلاقة بين التفضيل النقدي K وسرعة دوران النقود V هي علاقة عكسية ، حيث:

$$K = \frac{1}{V} \quad (2)$$

بتعويض حجم المعاملات T بالإنتاج أو الدخل الحقيقي Y في المعادلة (1) تصبح معادلة الأرصدة النقدية على الشكل التالي:

$$M.V = Y.P \quad (3)$$

وبمقارنة المعادلة (2) مع المعادلة (3) فإننا نحصل على الصيغة الرياضية لمعادلة كامبريدج:

$$\frac{M}{K} = Y.P$$
$$M = P.Y.K \quad (4)$$

حيث:

Y : الدخل الحقيقي من عملية الإنتاج في وحدة الزمن ،

K : النسبة التي يرغب الأفراد في الاحتفاظ بها في شكل أرصدة نقدية من أجل الإنفاق.

من المعادلة الأخيرة يتضح أن هناك علاقة طردية بين كمية النقود والمستوى العام للأسعار بشرط ثبات كل من Y و K ، وهنا يقول مارشال "عند ثبات كافة العوامل ستكون هناك علاقة طردية ومباشرة بين كمية النقود والمستوى العام للأسعار".

إن التعديلات التي أحدثها مارشال على نظرية كمية النقود بتعويضه لحجم المعاملات بالدخل وسرعة دوران النقود بالتفضيل النقدي لم يتغير شيء في النظرية النقدية التقليدية ، حيث أن الاختلاف بين تحليل فيشر ومارشال يتمثل في استبدال سرعة دوران النقود V بالتفضيل النقدي K ، فالأول كان يبحث عن أسباب الإنفاق والثاني كان يبحث عن أسباب الطلب على النقود ، وبذلك فإن K و V هما بدلان عن بعضهما البعض وأن التفضيل النقدي هو مقلوب سرعة الدوران.